

ARCAPITA



الانتخابات العامة البريطانية: تغيير الحرس

ما الذي يعنيه تشكيل حكومة جديدة للمملكة المتحدة
وللمستثمرين العقاريين

إصدار خاص بانتخابات 2024

لمحة عامة

نتج عنها من تفاعلات سياسية، ونستعرض أفكارنا حول ما يعنيه ذلك للمستثمرين العقاريين وكيفية تأثيره على آخر مستجدات عوامل الاقتصاد الكلي الأساسية التي نتابعها.

بعد أربع عشرة سنة من حكم المحافظين، آن الآن أوان تغيير الحرس في المشهد السياسي البريطاني، بعد أن فاز حزب العمال بالانتخابات العامة بأغلبية كبيرة وأصبح جاهزًا للحكم لخمس سنوات قادمة. ونورد في هذا التقرير ملخصًا لنتائج الانتخابات وما



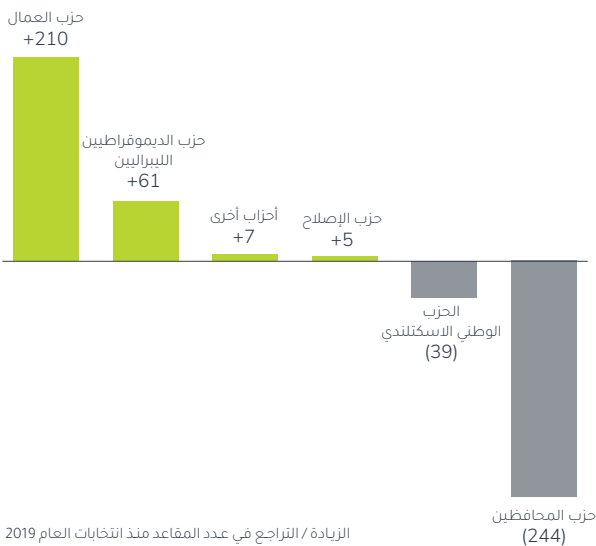
رئيس الوزراء البريطاني الثامن والخمسون السير كير ستارمر

المشهد السياسي في المملكة المتحدة

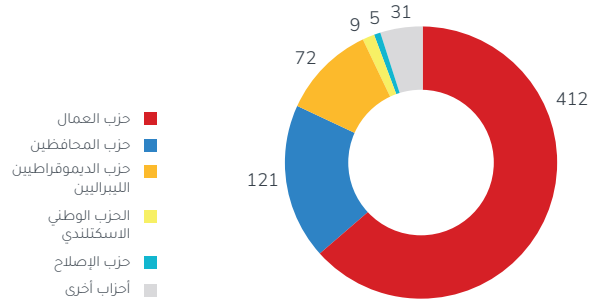
نتائج الانتخابات العامة

الانتخابات البريطانية ببساطة، أي شيء عدا المحافظين

على نحو ما كان متوقعًا، فاز حزب العمال بأغلبية كبيرة في الانتخابات العامة البريطانية، وحصل رئيس حزب العمال السير كير ستارمر على أغلبية 180 مقعدًا محققًا بذلك نصرًا في الانتخابات يشبه إلى حد كبير في حجمه النصر التاريخي الذي حققه توني بلير في العام 1997 عندما فاز حزب العمال بأغلبية 179 مقعدًا.



الحزب كما لو أنه كان في العام 1997 عدد النواب لكل حزب سياسي



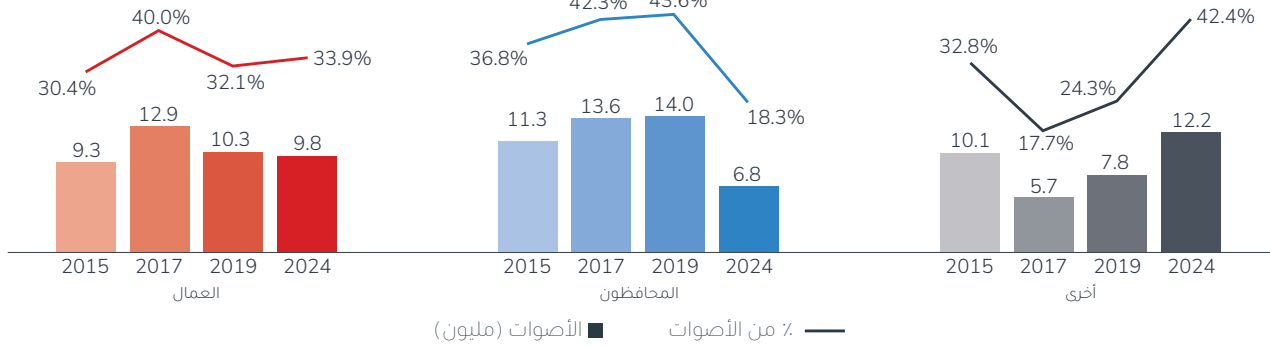
ولكن من المهم أن نضع هذه النتيجة في إطارها الصحيح. فهي توحى في الظاهر بأن الشعب البريطاني يؤيد بشدة حكومة يسارية تقدمية، وهو اتجاه يختلف بشكل ملحوظ عما يسعى إليه كثير من دول العالم الغربي. غير أن بيانات التصويت تشير إلى عكس ذلك. فإذا أخذنا في الاعتبار الحصة من الأصوات والأصوات الفعلية خلال الانتخابات مقارنة بانتخابات العام 2017، نجد أن حزب العمال قد تعرض فعليًا لتراجع كبير جدًا (انظر الرسم البياني أدناه). ولكن بالنظر إلى التراجع الحاد الذي شهده المحافظون أنفسهم (بانخفاض عدد الأصوات التي حصلوا عليها إلى النصف منذ العام 2017)، فقد حصل بذلك حزب العمال على أغلبية كبيرة.



السير كير ستارمر وريشي سوناك

أين هي الأغلبية؟

النسبة المئوية من الأصوات وعدد الأصوات منذ العام 2015



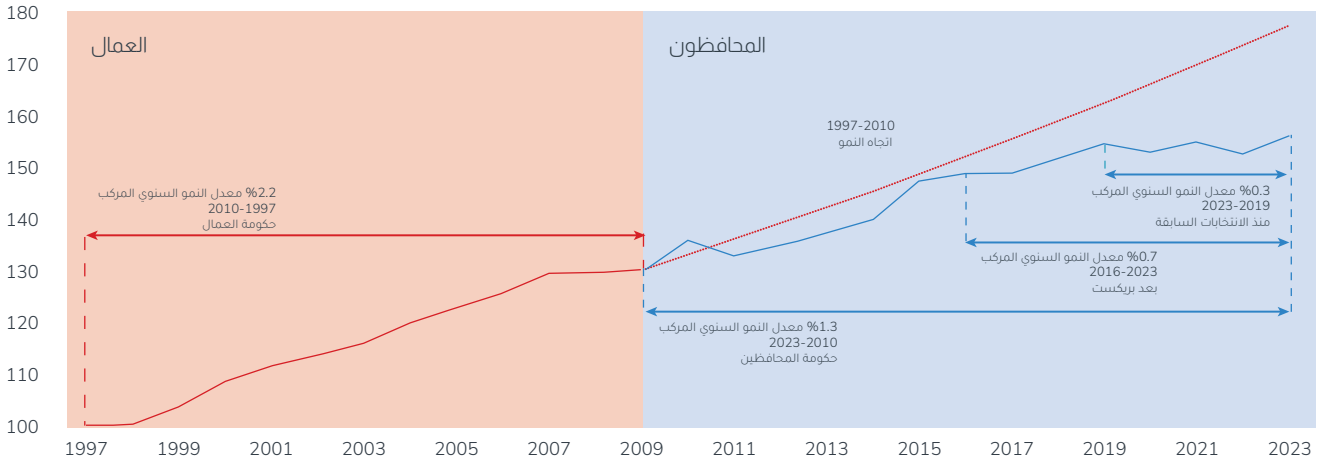
سياسيات مشابهة في الغالب لسياسات الحكومة المغادرة. وبذلك يمكن اعتبار هذه النتيجة على أنها تمثل اختيار بريطانيا استمرارية المؤسسة ولكن بوجه جديد - أي بعبارة أخرى، إن نتائج التصويت هذه تتعلق بالسياسة وليس بالاقتصاد.

في نفس الوقت، بلغت نسبة إقبال الناخبين حوالي 60%، وهي ثاني أدنى نسبة منذ العام 1885. وقد حصل حزب العمال وحزب المحافظين مجتمعين على أقل من 58% من الأصوات. وبالتالي يمكن أن نرى أن هذه النتيجة تعكس اللامركزية المتزايدة في السياسة البريطانية، والتي أصبحت الآن تشمل عدة أحزاب وطنية بالإضافة إلى جهات أقليمية وأصحاب مصالح خاصة، بدلاً من نظام حزبي على غرار الولايات المتحدة الأمريكية.

إن هذا يعكس بيانات استطلاعات آراء الناخبين من الحزبين. فقد أظهر استطلاع موقع يوجوف YouGov «صافي نسبة التفضيل» (وهي نسبة الآراء المؤيدة ناقص نسبة الآراء غير المؤيدة)، أن حزب العمال ورئيسه السير كير ستارمر قد سجلا نتيجة سلبية هي 3- و-12 على التوالي. وهذا يعني أن صافي آراء الناخبين بالحكومة الجديدة كان سلبياً، ولكن في المقابل، كان صافي نسبة تفضيل المحافظين وسوناك منخفضاً بشكل كبير حيث بلغ 49- و-51 على التوالي.

بعبارة أخرى، نجد أن الناخبين في المملكة المتحدة ليسوا مرتاحين كثيراً لحزب العمال، ولكنهم قرروا الابتعاد عن حزب المحافظين بعد أن رأوا التراجع في نمو دخل الأسرة الحقيقي المتاح للإنفاق - وقد حرص حزب العمال على دعم هذا الابتعاد عن صفوف المحافظين بالتركيز على

مؤشر دخل الأسرة الحقيقي المتاح للإنفاق (1997-2010)





عوامل الحركة السياسية

بالاهتمام. هل تستطيع الحكومة التعامل مع أصحاب المصالح الكثيرين المعنيين بها لتسريع تنفيذ سياساتهم بما يرضي الناخبين وأصحاب المصالح المعنيين بها؟ وما هي الفترة المتاحة للحكومة قبل أن يبدأ شهر عسلها بالتحوّل إلى إحباط بطيء؟ أو ... هل تختار مسارًا مشابهًا لما انتهجته حكومة المحافظين القائم على التغيير التدريجي بدلًا من اتباع مسار جديد وتحقيق الاستمرارية المؤسسية؟ سوف تحمل السنة القادمة بعض الإجابات الأولية.

في المقاعد الأمامية في مجلس العموم، وبالتالي يجلسون في المقاعد الخلفية). وأغلبية بهذا الحجم تعني الكثير من النواب العماليين الجدد الذين لا دور لهم في الحكومة، ولكنهم يتوقون إلى الضغط من أجل التغيير، ويمكن القول أيضًا أنهم أكثر حرية للتمرد ضد سياسة الحكومة بالنظر إلى حقيقة أن حجم الأغلبية العمالية تعني أنه ليس كل صوت حاسم وأساسي.

هذا بالتالي يضعنا أمام سؤال جدير

بالنظر إلى طبيعة نظام الانتخابات البريطانية القائم على ترجيح كفة الفائز الأول، فاز حزب العمال بأغلبية كبيرة في مجلس العموم، مقارنة بفترة توني بلير الأولى في العام 1997. ولكن على نحو غير متوقع، يمكن أن يكون لحجم الأغلبية التي فاز بها حزب العمل تعقيدات.

فإذا أسأنا اقتباس مقولة الرجل العنكبوت «القوة العظيمة تستجلب توقعات عظيمة» - والقوة الناتجة عن حجم الأغلبية التي فاز بها حزب العمال تستجلب توقعات مرتفعة جدًا في جميع مجالات السياسة ومن العديد من أصحاب المصالح المتداخلة. ووفقًا لهذا المبدأ أيضًا، يمكن القول أن السعادة تساوي الواقع ناقص التوقعات. وبالتالي فإن التوقعات المرتفعة جدًا تملّي العمل السريع والملموس لإرضاء الناخبين وأصحاب المصالح هؤلاء، ولربما خلال الثمانية عشر إلى الأربعة والعشرين شهرًا الأولى من فترة الحكم الممتدة خمس سنوات. وفيما عدا ذلك، فإن حزب العمال يخاطر بتنامي عدم رضى ناخبيه وتبرمهم من غياب التغيير الإيجابي على الرغم من الأوضاع المؤاتية (وهو ما يمكن تسميته «تأثير أوباما»، أو ما يبدو بأنه يحدث في فريق كرة القدم الرجال في إنجلترا في معظم المباريات الكبرى).

غير أن الغالبية التي حصل عليها حزب العمال تعني في نفس الوقت أن المعارضة الأكبر للحكومة يمكن جدلًا أن تأتي من أعضاء مجلس العموم العماليين غير المشاركين في الحكومة (أي أعضاء مجلس العموم من حزب العمال الذين لم يحصلوا على دور وزاري



سياسات حزب العمال

يشير البيان الانتخابي لحزب العمال في ظاهره إلى إمكانية الاستمرارية بقدر أكبر من المتوقع. وقد كان حذر حزب العمال في الفترة التي سبقت الانتخابات وخلال الحملة الانتخابية يعني أنه من الصعب في غالب الأحيان رؤية الكثير من الوضوح في الفرق بينهم وبين المحافظين من حيث السياسة الاقتصادية أو المالية. وكانت الأولوية القصوى المعلنة لحزب العمال هي توفير الاستقرار الاقتصادي. وأحد الأمثلة الأساسية على الاستمرارية هو تعزيز حزب العمال لدور مكتب مسؤولية الميزانية (الهيئة الحكومية المعنية بمراقبة الميزانية) في تحليل مقترحات ميزانية الدولة - وكان حزب المحافظين قد أنشأ مكتب مسؤولية الميزانية في العام 2010. وتعزيز دور هذا المكتب يعني التمسك بانتهاج سياسة مشابهة لما كان معمولاً به على مدى السنوات الأربع عشرة الأخيرة. وإلى جانب ذلك، التزم حزب العمال بوضع سقف لضريبة الشركات عند مستواها الحالي البالغ 25% لهذا الفصل التشريعي.

وهذا أيضًا يعزز الاتجاه نحو التقدم بثبات واستقرار دون حدوث مفاجآت للشركات في المملكة المتحدة.

من جهة أخرى، فإن أولويات حزب العمال تشمل التركيز التقليدي على الاستثمار في النظام الوطني للرعاية الصحية والتعليم وحفظ الأمن، إلى جانب الإصرار على تعديل حقوق العمال في ضوء التغييرات في ممارسات العمل على مدى السنوات الأخيرة (ومنها على سبيل المثال نشوء اقتصاد العمالة المؤقتة). بالإضافة إلى ذلك، فإن أحد الأمور التي يتفق عليها حزب العمال وحزب المحافظين هو الرغبة في تسريع نظام التخطيط لتشجيع المزيد من مشاريع البناء والتطوير الجديدة، وعلى الأخص مشاريع الإسكان، وقد ركز حزب العمال في بيانه الانتخابي على إصلاح نظام التخطيط وزيادة مشاريع بناء الوحدات السكنية، غير أن بطء وتعقيد نظام التخطيط لا يعدو كونه سببًا واحدًا فقط من أسباب

بطء تنفيذ مشاريع البناء والتطوير المرتقبة - الجدير بالذكر أنه على الرغم من تراجع نسبة نمو تكلفة البناء، غير أن تكلفة البناء نفسها لا تزال مرتفعة، وتكلفة تمويل مشاريع التطوير تعتبر باهظة وهناك نقص في العمالة، كما أن أسعار الخارج من المشاريع منخفضة، ولهذا فإن الكثير من المشاريع تواجه صعوبات في تسوية حساباتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك جدلاً مستجدًا في جانب التخطيط بشأن «انبعاثات الكربون الحبيس». أي التأثير النسبي لتجديد المباني الأقدم واحتفاظها بالكربون الحبيس في حديد البناء والخرسانة، إلخ. مقارنة بهدم المباني وإنشاء أخرى عصرية أكثر كفاءة. وفي بعض المناطق، يمكن أن يؤدي هذا إلى الاستنتاج بأن التجديد أفضل من إنشاء المباني الجديدة ويمكن أن يؤدي إلى المزيد من التباطؤ في عملية التخطيط بدلاً من تسريعها، وبالتالي من المحتمل أن يكون له تأثير ملحوظ على الكمية والنوعية التي يمكن تسليمها.

متفرقات في السياسة البريطانية

حزب المحافظين

لقد كانت هذه النتيجة سيئة لحزب المحافظين، بل أنها كانت أسوأ نتائج انتخابات له في التاريخ، خسر فيها تسعة وزراء مقاعدهم، بمن فيهم رئيسة الوزراء السابقة ليز تراس، وقضى على الحزب تمامًا في مقاطعة ويلز، ولكن من جهة أخرى، فاز الحزب بعدد من مقاعد مجلس العموم أكبر بكثير مما ذهب إليه بعض التوقعات وجاءت نتيجته أقل بعشر نقاط فقط من



رئيس الوزراء السابق ريشي سوناك

حزب العمال مقارنةً باستطلاعات الرأي التي أظهرت باستمرار أن الفارق يتراوح بين 15 إلى 20 نقطة. وسوف تكون الأنظار مسلطة على ريشي سوناك والتغيير القادم في قيادة الحزب على مدى الأسابيع والأشهر القادمة، بينما يسعى الحزب إلى تكوين معارضة فعالة في مواجهة حزب العمال لضمان الرقابة التشريعية المناسبة.

الديموقراطيون الليبراليون

حصل الديموقراطيون الليبراليون على أفضل نتيجة لهم في الانتخابات على الإطلاق بفوزهم باثنين وسبعين مقعدًا، وهي زيادة ملحوظة مقارنة بأعلى نتائج سبق لهم تحقيقها والتي بلغت اثنين وستين مقعدًا. وقد جاءت هذه النتيجة بعد حملة هادفة جدًا تركزت على مناطقهم التقليدية الداخلية في جنوب وجنوب غربي إنجلترا وأجزاء من اسكتلندا، وبفوزهم بدرجة كبيرة بمقاعد كان يشغلها المحافظون.

الأحزاب الأخرى

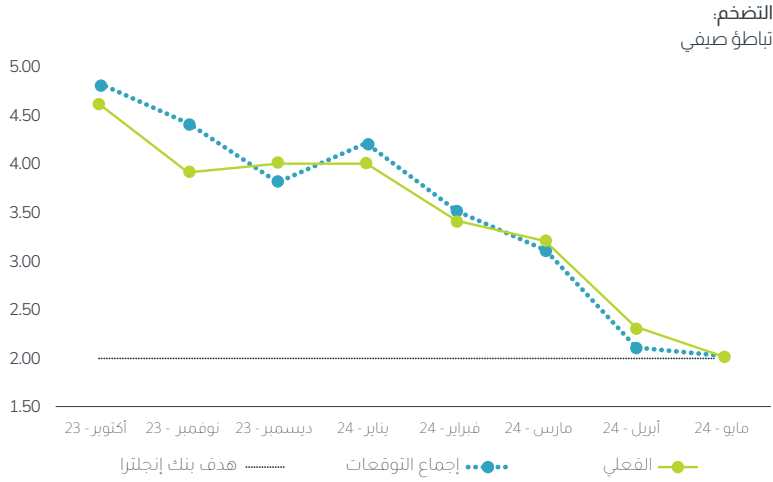
حصل حزب الإصلاح على أكثر من 14% من الأصوات ولكنه فاز بخمسة مقاعد فقط، بينما حاز حزب الخضر على ما يقرب من 7% وفاز بأربعة مقاعد فقط - مقارنةً بفوز الديموقراطيين الليبراليين باثنين وسبعين مقعدًا و12% من الأصوات. وهذه هي التشوهات والفروقات التي تنتج عن نظام الانتخابات البريطانية القائم على ترجيح كفة الفائز الأول، حيث يكون الدعم الانتخابي المركز أكثر قيمة من الأصوات الموزعة.

أما في اسكتلندا، فقد فاز الحزب الوطني الاسكتلندي بثمانية وأربعين مقعدًا مقارنةً بسبعة وخمسين مقعدًا في العام 2019، وقامت حملته الانتخابية على أساس أن الفوز بأغلبية مقاعد النواب الاسكتلنديين في هذه الانتخابات يعطيهم تفويضًا وصلاحيات بالتفاوض على استفتاء ثان على الاستقلال. وقد فازوا بتسع مقاعد فقط وانخفض عدد الأصوات التي حصلوا عليها إلى النصف. ويبدو أنه من غير المرجح أن يكون هناك أي مسعى جديد نحو المطالبة باستقلال اسكتلندا قبل مرور فترة طويلة من الزمن.



السير أ. دايقي، رئيس حزب الديموقراطيين الليبراليين

المؤشرات الاقتصادية التضخم

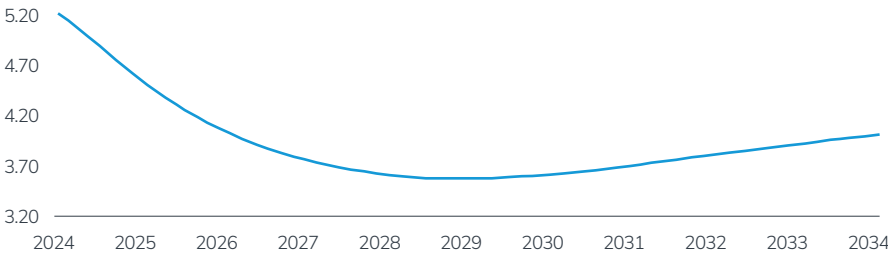


خارج إطار السياسة، اتجه معدل التضخم في المملكة المتحدة نزولاً لينخفض بأكثر من 50% من مستوى 4.5% في أكتوبر 2023 ليصبح حالياً ضمن المدى المقبول والمستهدف عند حوالي 2%. وتشير توقعاتنا إلى أنه سوف يستقر عموماً ضمن مدى يتراوح بين 2% و 4% ، ولكن يتحمل أيضاً أن يتخفف إلى ما دون 2% ويصل إلى 1.5% أو في حدود ذلك قبل أن يبدأ بالتصحيح.

في ظل هذه التوقعات وبإجماع الآراء، بلغ معدل التضخم في شهر مايو نسبة 2% المستهدفة، وتوقع انخفاضه في شهر يونيو إلى ما دون 2% على الرغم من انحسار ضغوط التراجع الناتجة عن انخفاض أسعار الطاقة، وبالتالي يمكن أن يعود معدل التضخم إلى الارتفاع ليصل إلى 2.5% في الربع الرابع من العام 2024.



توقعات أسعار الفائدة:
متوسط مؤشر سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة للجنة الإسترليني



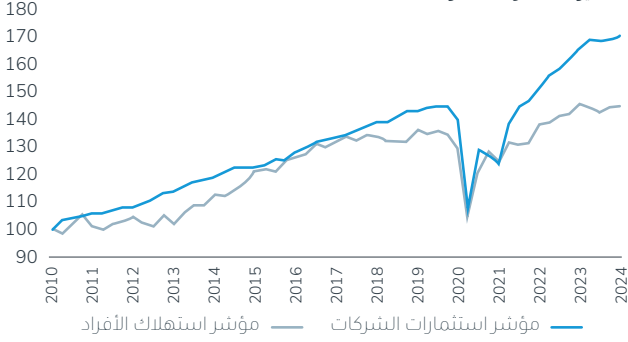
أسعار الفائدة وتكاليف التمويل

استقرت أسعار فائدة بنك إنجلترا عند 5.25% وفقاً لما كان متوقعاً، حيث استمرت عند هذا المستوى منذ شهر أغسطس 2023، وتوقع السوق حالياً انخفاض سعر الفائدة بمعدل 25 نقطة أساس في الخريف القادم، ثم انخفاضه بمعدل 25 نقطة أساس أخرى في بداية العام 2025، ولهذا فإننا نتوقع أن تستمر أوضاع السوق المالية على ما هي عليه عموماً حتى نهاية السنة.

ما يعنيه هذا هو أن تكاليف التمويل العقاري في المملكة المتحدة سوف تبقى مستقرة ولكن عند مستوى جديد أعلى، وهناك ثبات في إقبال المقرضين وعلوات المخاطر ونسب القروض المتاحة إلى القيمة، وسوف يؤدي ذلك إلى استمرار تحقيق الثبات والاستقرار للمستثمرين، ولكنه لا يسهم في التخفيف من ضغوط إعادة التمويل للمقرضين الحاليين الذين يمكن أن يكونوا قد اقتربوا من نهاية خيارات التمديد لتسهيلات ديونهم الحالية.

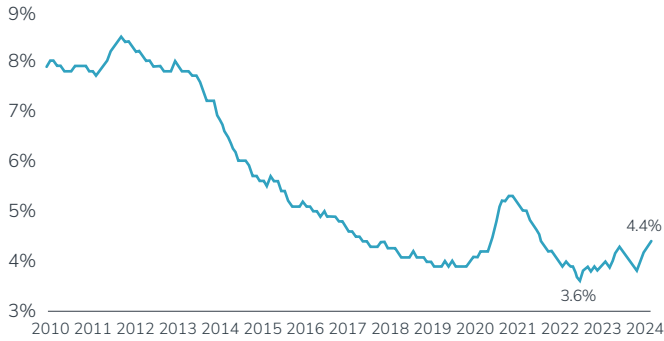
اقتصاد المملكة المتحدة

تشير أحدث البيانات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي البريطاني قد نما بنسبة 0.7% في الربع الأول من العام 2024، وهو أسرع معدل نمو يشهده منذ العام 2021. وقد فاق إجماع التوقعات بنسبة 0.4%. ما يتيح للحكومة الجديدة قدرةً على الصمود اقتصاديًا. وفي نفس الوقت، استمر معدل البطالة قريبًا من المستويات الدورية المنخفضة، ولا يزال إنفاق المستهلكين قادرًا على الصمود، بينما استمر تكوين إجمالي رؤوس الأموال بوتيرة ثابتة بعد فترة طويلة من تراجع الاستثمارات عقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتفشي وباء كوفيد.

الهدف المنشود:
تحفيز استثمارات الشركات

التقدم بخطى ثابتة:

معدل البطالة في المملكة المتحدة



إننا نتوقع أن يكون اهتمام المستثمرين واضحًا بشكل خاص في أسواق العقار والدخل الثابت مع بدء تراجع أسعار الفائدة. بينما من المتوقع أن يؤدي هذا المناخ الاقتصادي أيضًا إلى توفير الدعم لسوق أسهم الملكية الخاصة في المملكة المتحدة، وعلى الأخص في الاستثمارات الدفاعية.

ما الذي يعنيه هذا
للاستثمار في المملكة
المتحدة

إننا نتوقع أن تواصل المملكة مسارها الاقتصادي الثابت على مدى الأشهر القادمة، بمعدل تضخم في حدود نسبة 2% المستهدفة، مع احتمال خفض بنك إنجلترا لسعر الفائدة، بينما نتوقع أن تكون السياسة الاقتصادية التي ينتهجها حزب العمال مماثلة عمومًا لنهج السياسة الاقتصادية الحالية.

ومع فوز حزب العمال في الانتخابات على نحو ما كان متوقعًا منذ أشهر، أخذت الأسواق المالية في اعتبارها هذه النتيجة إلى حد كبير، غير أن واقع الغالبية البرلمانية الكبيرة واتجاه حزب العمال إلى إعطاء الأولوية للاستقرار الاقتصادي والنمو، إلى جانب التقدم البطيء ولكن الثابت في المؤشرات الاقتصادية الأساسية، وتحديدًا التضخم وأسعار الفائدة ونمو الناتج المحلي الإجمالي، تشير جميعها إلى تزايد جاذبية المملكة للمستثمرين العالميين. ومن المؤكد أن توقعات الاستقرار السياسي في المملكة المتحدة تعتبر أفضل مقارنةً بالأحداث الجارية في دول أخرى، ما يعزز مركز بريطانيا كملاد آمن للاستثمارات.



ما الذي يعنيه هذا للمستثمرين العقاريين

استراتيجيات الاستثمار

- من المرجح أن تبقى أوضاع السوق المالية ثابتة عمومًا حتى نهاية السنة قبل أن يبدأ خفض التدرجي لتكاليف التمويل، وهو ما يعطي المقترضين الجدد القدرة على وضع التوقعات، غير أنه يضع المزيد من الضغوط على المقترضين الحاليين.
- لا نزال نفضل القطاعات ذات معدلات العوائد الأعلى التي تتيح التخفيف من تأثيرات أسعار الفائدة المرتفعة والقطاعات التي لا تزال تحقق أداءً قويًا في إيجاراتها.
- لا نزال نفضل الربط الواضح بين أسعار الإيجار ومعدل التضخم، أو مدد عقود الإيجار المتبقية الأقصر، وذلك للتحوط من مخاطر التضخم والاستفادة من النمو في أسعار الإيجارات الناتج عن التضخم.

المدى المتوسط، بينما نجد أن المجال مفتوح أمام حزب العمال لتشديد الإجراءات الرقابية والإشرافية في هذا الجانب.

إننا نواصل مراقبة أسواق العقارات السكنية والبنية التحتية في الوقت الذي يضع فيه حزب العمال سياساته بشأن التخطيط والرقابة والإشراف، حيث يمكن أن تنشأ الفرص للمستثمرين الدوليين نتيجة لذلك.

معدلات العوائد الدورية المرتفعة والدخل المستدام من الإيجارات والنمو الرأسمالي من خلال التركيز على إدارة الأصول.

كذلك فإننا لا نزال نفضل الاستراتيجيات التي تركز على رفع كفاءة استهلاك الطاقة في المباني حيث إننا على ثقة من أن زيادة جاذبيتها للمستأجرين تتيح للمقرضين والمستثمرين تحقيق عوائد إضافية في

على صعيد الاستثمار العقاري في المملكة المتحدة، لا نزال نفضل اتباع استراتيجية استثمارية نشطة تركز على العقارات المؤجرة بعقود لمدد قصيرة وبتواريخ انتهاء متعاقبة وتدفقات دخل متنوعة وأسعار إيجارات ميسرة يمكن زيادتها من خلال الإدارة النشطة. وقطاعنا المفضل في إطار هذه الاستراتيجية هو العقارات الصناعية متعددة المستأجرين التي تتيح مزيجًا جذابًا من



المساهمون

مات سيستون
مدير
الاستثمارات الأوروبية



مايكل ريكوميني
مدير إدارة
الاستثمارات العقارية الأوروبية



ARCAPITA

نبذة عن أركابيتا

تمتد خبرة إدارة أركابيتا أكثر من عشرين سنة. أنشأت خلالها منصة استثمارية عالمية للاستفادة من الفرص المتاحة في أسواقها الأساسية في الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط. وأسيا.

أركابيتا شركة إدارة أصول عالمية رائدة تعرض فرصاً استثمارية متنوعة وتركز على الاستثمار في أسهم الشركات الخاصة والاستثمار العقاري في أحد أسرع أسواق الثروات نموًا في العالم. وتُشرف إدارة أركابيتا منذ أكثر من عشرين سنة على تقديم منتجات الشركة وخدماتها لنخبة مختارة من المستثمرين في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. وتتنوع مكاتب مجموعة أركابيتا في البحرين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية وسنغافورة. وقد بلغ حجم استثماراتها حتى اليوم أكثر من 30 مليار دولار أمريكي في أكثر من 100 استثمار. وهي تمتاز بالقدرة على الاستثمار في مختلف أنحاء العالم، وتركز على القطاعات الدفاعية والتي لا تتأثر بالدورات الاقتصادية، مستفيدة في المدى الطويل من عوامل الاقتصاد الكلي والخصائص السكانية.



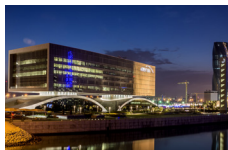
سنغافورة



أركابيتا إنفستمنت مانجمنت
سنغافورة برايفت ليمتد
1 رونسون رود رقم 17-00،
برج آيه أي آيه، سنغافورة
048542 - جمهورية سنغافورة

هاتف: +65 6513 0395

مملكة البحرين



أركابيتا إنفستمنت مانجمنت
ش.م.ب. (م)
مبنى أركابيتا ص.ب 1357
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: +973 1721 8333

المملكة العربية السعودية



شركة أركابيتا المالية
مكتب 2502، مركز المملكة
الرياض، المملكة العربية
السعودية

هاتف: +966 114667610

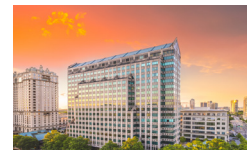
المملكة المتحدة



أركابيتا إنفستمنت أدفابريز يو
كاي ليمتد
ذا شارع 32 لندن بريدج ستريت،
لندن SE1 9SG
المملكة المتحدة

هاتف: +44 207 824 5600

الولايات المتحدة



أركابيتا إنفستمنت مانجمنت يو
أس إنك.
وان باكلاند بلازا، 3060 شارع
بيتشيري نورث ويست، الجناح
1650، أتلانتا، GA 30305 -
الولايات المتحدة الأمريكية

هاتف: +1 404 920 9000

إشعار قانوني:

على الرغم من بذل كل الجهود الممكنة للتأكد من موثوقية البيانات المشار إليها والمستخدمة لأغراض الدراسة الواردة في هذه الوثيقة، لا يمكن إعطاء أي ضمانات بأن تلك البيانات صحيحة، ولا تتحمل شركة أركابيتا قروب هولدنغز ليمتد وشركاتها التابعة أي مسؤولية مهما كانت عن أي خطأ أو سهو. وتعكس هذه الوثيقة رأينا الذي توصلنا إليه بناءً على الدراسة والبحث، وليس المقصود منها تقديم مشورة استثمارية أو استئراج أي استثمار.

© أركابيتا قروب هولدنغز ليمتد، 2024